الأنباء
الاحد 14 اغسطس 2016

51 مليون دينار الأرباح التشغيلية

«التجاري»: 11,5 مليون دينار أرباح الربع الثاني

يعقوب الإبراهيم

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق البنك أرباحا صافية قدرها 11,5 مليون دينار عن الربع الثاني لعام 2016 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق والذي حقق البنك خلاله أرباحا صافية بلغت 16,7 مليون دينار، كما حقق البنك أرباحا تشغيلية قبل استقطاع المخصصات بلغت 50,9 مليون دينار مقارنة بالأرباح التشغيلية المحققة عن الفترة نفسها من العام السابق والتي بلغت 53 مليون دينار. هذا ومع الأخذ بالاعتبار أن الفترة السابقة كانت قد شهدت عوائد استثنائية بلغت 5,7 ملايين دينار تحققت من بيع بعض الأصول التي كانت معروضة للبيع لاستيفاء حقوق البنك، فإن البنك يكون حقق نموا قدره 5٪ على مستوى الأرباح الصافية و7,5٪ على مستوى الأرباح التشغيلية، وذلك في حال استثناء العوائد الاستثنائية المشار إليها الناتجة أساسا من ارتفاع عوائد المحفظة الاستثمارية (40٪) والرسوم على الخدمات (8,2٪).

وتعقيبا على النتائج المالية للبنك، قال الناطق الرسمي للبنك يعقوب الإبراهيم إن حجم الموجودات الإجمالية للبنك بلغ 4,137 مليارات دينار كما في نهاية يونيو 2016 (مقابل 4,276 مليارات دينار كما في نهاية يونيو 2015)، مشيرا الى أن معدل كفاية رأس المال 16,58٪ وهذا المعدل يفوق الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 13,5٪، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 10,4٪ مقارنة بالنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 3٪.

وأضاف الإبراهيم أن البنك مستمر في الاحتفاظ بنسبة منخفضة من القروض غير المنتظمة والتي بلغت 0,88٪ كما في 30 يونيو الماضي والتي تعد إحدى أفضل النسب على مستوى الجهاز المصرفي في الدولة إن لم يكن أفضلها.

بخدمات متميزة .. لأكثر من 300 جهاز بالتعاون مع «NCR»

«بيتك»: تحديث أجهزة الصراف الآلي

لقطة جماعية تضم موظفي «بيتك» مع ممثلي شركة NCR

أطلق بيت التمويل الكويتي (بيتك) حملة تجديد لأجهزة الصرف الآلي لديه يقوم من خلالها باستبدال أجهزة الصرف الآلي التي تفوق الـ 300 جهاز بأخرى جديدة ومبتكرة وذلك بالتعاون مع شركة NCR الرائدة عالميا في حلول وتقنيات الخدمات المصرفية.

وتشمل الحملة تطوير شبكة التحكم والرقابة التي تعمل عليها هذه الأجهزة، وذلك من خلال تدشين نظام (IFDI) (APTRA Connections الخاص بالشركة لرفع مستوى وفعالية شبكة فروعه وتطوير مستوى خدمة العملاء.

وكجزء من هذا الاتفاق، ستقدم شركة NCR مجموعة من التقنيات المبتكرة والخاصة بأجهزة الصرف الآلي الحديثة، والتي سترفع مستوى خدمات عديدة مثل خدمة إيداع الشيكات وخدمات السحب والإيداع النقدي وغيرها، بالإضافة إلى مجموعة من الوظائف المصرفية الأخرى، جميعها مدعومة من خلال نظام NCR APTRA Connections.، كما يساهم هذا النظام بتوفير خدمات «بيتك» المصرفية الحديثة المقدمة عبر شبكة أجهزة الصرف الآلي بأعلى معايير السرعة والسهولة والأمان.

وقال نائب المدير العام للخدمات المصرفية في «بيتك» خالد السبيعي، خلال لقاء جمع الطرفين «بيتك وNCR» في المقر الرئيسي لـ «بيتك» ان هذا الاتفاق مع شركة عالمية رائدة مثل NCR ينسجم مع رؤية «بيتك» في تحقيق أهدافه لتقديم أحدث وأهم الخدمات المصرفية الرائدة والمبتكرة، وذلك في إطار سعيه المتواصل لتقديم أفضل الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة.

أحدث حلول الصرف الآلي بتقنيات مبتكرة في جميع فروع «بيتك»

النظام الجديد يوفر خدمات مصرفية بأعلى معايير السرعة والأمان

وأشار الى أن «بيتك» يسعى دوما لتوفير خدماته المصرفية الإلكترونية لعملائه على مدار الساعة، ويتيح لهم القدرة على تجاوز القيود التقليدية المتعلقة بالمعاملات المصرفية، مثل ساعات العمل ومدة إنجاز المعاملات وغيرها، مؤكدا ريادة «بيتك» في تقديم أحدث التقنيات المصرفية وأكثرها تطورا، لافتا الى ان هذا الاتفاق الأخير ما هو الا خطوة أخرى من خطوات البنك التي تعزز مكانته الرائدة على مستوى القطاع المصرفي في الكويت.

وأضاف السبيعي ان «بيتك» يهدف الى تحديث شبكة فروعه بالكامل من خلال حلول NCR المبتكرة الخاصة بمراقبة وتطوير فعالية شبكة فروعه، التي تتضمن مجموعة من الأدوات التقنية والخدمات الاستشارية التي من شأنها مساعدة البنك على استكشاف كل ما يعرقل مستويات خدمة العملاء لدى فروعه.

وأشار الى أن الفروع لا تزال عنصرا أساسيا في العلاقة المصرفية مع العميل، لما تقوم به من دور هام في تقديم الخدمة وإبراز الهوية والعلامة التجارية لـ «بيتك»، مشيرا الى حرص البنك على أن تكون جميع نقاط الاتصال مثل شبكة الصراف الآلي، والخدمة المصرفية عبر الانترنت ومركز الاتصال أو شبكة الفروع، جميعها لديها الإمكانيات المتطورة التي تخدم «بيتك».

من جانبه، أوضح المدير العام للخدمات المالية في الشرق الاوسط لدى لشركة NCR، وائل الأعور، ان الاتفاق يحظى بأهمية هائلة لـ NCR حيث يعد بمنزلة تجديد ثقة «بيتك» بقدرة شركة NCR على تقديم افضل الحلول المصرفية والتكنولوجية المتطورة، معربا عن أمله من خلال الحلول المقدمة لـ «بيتك» برفع مستوى خدمة العملاء وتلبية احتياجاتهم بكافة الوسائل المتاحة.

وأشار الى انه من خلال تقديم الحلول المتكاملة سيتمكن «بيتك» من تعزيز وتوطيد مكانته الرائدة، وتوسيع حصته في السوق، ورفع مستوى خدمة عملائه وخفض تكاليفها التشغيلية بشكل عام.

بدر الخرافي: شعرنا لأول مرة بجدية واضحة في حسم هذا الملف

«زين» أجرت مباحثات مع وزير المالية العراقي لتسوية ملف ضرائب الوحدة العراقية

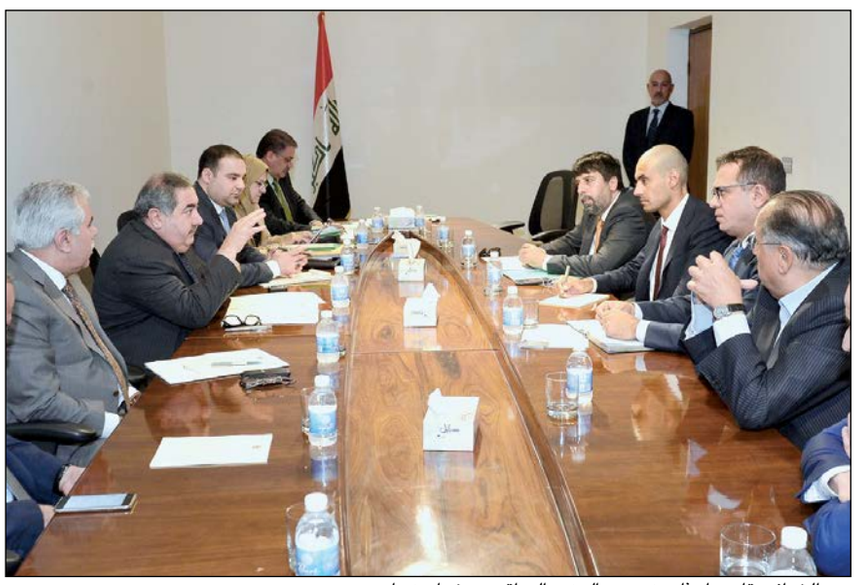
بدر الخرافي قاد مباحثات زين مع الوزير العراقي هوشيار زيباري

كشفت مجموعة زين انها عقدت مباحثات مثمرة في بغداد مع وزير المالية العراقي هوشيار زيباري، تناولت العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي كان من أهمها تسوية ملف الضرائب الخاص بوحدتها التشغيلية التابعة في العراق.

وأوضحت زين في بيان صحافي ان الاجتماع شهد نقاشات إيجابية حول ملف الضرائب الخاص بشركة زين العراق، حيث تطرقت المباحثات إلى ضرورة التعاون البناء بين الجانبين لتسوية هذا الملف المستمر منذ سنوات طويلة بالطرق القانونية، وبالشكل الذي يخدم المصالح المشتركة.

وقاد نائب رئيس مجلس الإدارة في المجموعة العضو المنتدب في شركة الخاتم العراقية بدر ناصر الخرافي وفدا رفيعا من مجموعة زين خلال هذه المباحثات المهمة مع الجانب العراقي، حيث رافقه الرئيس التنفيذي في شركة زين العراق محمد الجرجفجي، والرئيس التنفيذي لقطاع الشؤون المالية في المجموعة أسامة متى، ونائب الرئيس التنفيذي في شركة زين العراق وائل غنايم.

وأثنى بدر الخرافي على الحفاوة التي وجدها وفد مجموعة زين خلال هذه الزيارة، وقال: «لمسنا اهتماما كبيرا من الوزير زيباري خلال هذه المباحثات، وشعرنا لأول مرة بجدية واضحة في حسم هذا الملف من المسؤولين العراقيين».

وثمن الخرافي الجهود التي يقوم بها الوزير هوشيار زيباري في تذليل العقبات أمام انسيابية وحركة العمل الاستثماري، مبينا ان التوجهات التي لمسناها منه خلال هذه النقاشات سيكون لها بالغ الأثر أمام الاستثمارات الخارجية.

وإذ بين الخرافي ان السوق العراقية من أكثر المناطق التي تواجه فيها مجموعة زين عقبات على المستوى التشغيلي والمالي في الوقت الحالي، أبدى ثقته في أن تخرج هذه المباحثات بنتائج إيجابية.

الخرافي: نثمن جهود الوزير زيباري في تذليل العقبات أمام انسيابية العمل الاستثماري

«زين» تستحوذ على الحصة الكبرى في مجتمع الاتصالات العراقي بنسبة 38٪

«زين العراق» تمتلك قاعدة عملاء 11,2 مليون مشترك

5 مليارات دولار استثمارات ضختها الشركة منذ دخولها السوق العراقية في 2003

وكشف الخرافي بقوله: «منذ اللحظة الأولى التي دخلت فيها زين السوق العراقية، وهي باتت جزءا لا يتجزأ من المجتمع العراقي، فعلى مدى الـ 12 عاما الماضية رسخت زين شعورها بمدى المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقها في خدمة المواطن العراقي».

وثمن الخرافي الثقة الكبيرة التي منحها المواطن العراقي تجاه خدمات زين، فاليوم زين العراق تستحوذ على الحصة الكبرى في مجتمع الاتصالات العراقي بنسبة 38٪ بقاعدة عملاء تتجاوز الـ 11,2 مليون مشترك، وهي ثقة بنتها جسور من النجاحات والإنجازات والخدمات المبتكرة.

وأكد الخرافي بقوله: «ما من شك أن قناعة شركة زين بمستقبل العراق الواعد، جعلتها تسير بخطى ثابتة في تعزيز خططها الاستثمارية وتوسيع وتحديث شبكتها، والتي شهدت إطلاق خدمات الجيل الثالث مؤخرا، وساعدنا في ذلك النجاح الباهر الذي تحقق في قطاع الاتصالات خلال الفترة الأخيرة، فقد سجل عدد مشتركي الهاتف النقال في العراق ارتفاعات مشجعة للغاية، حيث وصلت نسبة اختراق تصل إلى اكثر من 79٪».

وتابع الخرافي بقوله: «المواطن العراقي يستحق الأفضل والأحدث في خدمات الاتصالات المتنقلة، ولهذا سخرنا كل قدراتنا وإمكانياتنا لخدمة هذا الغرض، ولهذا نحن نقوم حاليا بجهد غير طبيعي لاستكمال نشر خدماتنا إلى كل المناطق في ظل التحديات الأمنية والتشغيلية».

وتعتبر شركة زين العراق من أولى الشركات التي ساهمت في تطوير قطاع الاتصالات في العراق، فعلى مر السنوات الماضية اكتسبت شركة زين العراق لقب أكبر مستثمر للقطاع الخاص في العراق عن جدارة، وذلك من خلال الاستثمارات التي ضختها منذ دخولها السوق العراقية في العام 2003، حيث قاربت الـ 5 مليارات دولار، وحاليا يبلغ نطاق تغطية شبكة الشركة 98٪ من إجمالي كل المناطق.

ومن المنتظر ان تشهد خدمات البيانات على شبكة زين العراق طفرة كبيرة خلال الفترة المقبلة، خصوصا بعد الانتشار الكبير الذي حققته مع إطلاق خدمات الجيل الثالث، حيث شكلت خدمات البيانات للشركة ما نسبته 11٪ من إيرادات خدمات البيانات في المجموعة، بينما شكلت خدمات البيانات للشركة ما نسبته 8٪ من حجم إيراداتها الكلية، بنسبة نمو بلغت 5٪ عن الفترة المشابهة من العام 2015.

«الشال»: مراجعة أسعار البنزين كل 3 أشهر تحتمل إلغاء القرار ووقف إجراءات الإصلاح

علق تقرير الشال الاقتصادي على قرار مجلس الوزراء بزيادة اسعار البنزين ان مجلس الوزراء قرر زيادة أسعار الأصناف الثلاثة للبنزين بمعدل زيادة كلية بحدود 58,5٪ وفقا لوزن كل صنف منها في الاستهلاك البالغ نحو 80,2٪ للخصوصي، ونحو 17,5٪ للممتاز، ونحو 2,3٪ للألترا. وتشير الأرقام الى أن الاستهلاك الكلي للبنزين للأصناف الثلاثة حاليا يبلغ نحو 4,185 مليارات ليتر سنويا، وعليه، نحن نفترض أن تكون حصيلة الزيادة في إيرادات بيع البنزين 160 مليون دينار لسنة مالية كاملة، ونحو 93 مليون دينار لما تبقى من السنة المالية الحالية 2017/2016، أو 7 شهور، بافتراض نفاذ قرار الزيادة في الأول من شهر سبتمبر القادم. وتلك الأرقام تقديرية، لأننا افترضنا ثبات العادات الاستهلاكية، أي عدم تحقق وفر في الاستهلاك، أو انتقال الاستهلاك من الخصوصي إلى الممتاز، بينما يقدر الوكيل المساعد لشؤون المحاسبة في وزارة المالية ذلك الوفر في الدعم، بحدود 100 ـ 120 مليون دينار، والمؤكد أنه اعتمد فرضيات مختلفة، ربما من ضمنها حصول الموزعين على جانب من الزيادة في الإيراد الإضافي.

ولفت التقرير الى دعم القرار من حيث المبدأ، لتخفيض عجز الموازنة، حيث ان وضع المالية غير مستدام، وفي غاية الخطورة، ومن سوف يتحمل تداعياته في المستقبل هم السواد الأعظم من الناس، وليس من يتخذون القرارات حاليا. أما من حيث المضمون، فنحن نعتقد أنه قرار هامشي ومتأخر وفاقد للأولوية وتوقيته سيئ وينقصه أولى مبادئ الاحتراف، وربما تكون تبعات ما يثيره من ردود فعل عنيفة لا تتناسب مع نتائجه، مبررا جديدا في تأخير لكل جهود الإصلاح المستحق في المستقبل.

القرار هامشي ومتأخر وفاقد للأولوية وتوقيته سيئ

العجز لن يكون موجوداً لو ارتفع النفط.. يا «المالية»!

وأكد التقرير على القرار من حيث المضمون، فقد يبلغ العجز المتوقع للسنة المالية الحالية وفقا لتقديرات الشال نحو 4 مليارات دينار، ووفقا لتقديرات وزارة المالية 9,5 مليارات دينار، أي أن أثره في خفض العجز وفقا للشال في حدود 4٪، وفقا لتقديرات وزارة المالية بحدود 1,7٪ أما إن صدقت تقديرات وكيل وزارة المالية المساعد، فأثره أدنى من ذلك بكثير. وفي القياس المقارن، لن يزيد مبلغ الوفر عن ثلث مخصصات موازنة العلاج السياحي في الخارج وهو مشروع رشاوى مقنن، والبالغة نحو 450 مليون دينار، ونحو ثلث الأوامر التغييرية لمشروع حكومي كبير ورديء، ومساوية للدفعة السنوية لشراء طائرات الـ «يورو فايترز». ومن غير الحكمة البدء بمشروع يحقق وفرا ضئيل التأثير على الهدف المنشود، عالي عدم الشعبية، وترك الأكبر تأثير وعالي الشعبية.

وأشار التقرير الى ضعف احتراف القرار، فقد كان من المفروض أن يكون ضمن حزمة قرارات تؤدي إلى إصلاح مالي واقتصادي حقيقي وفي توقيت مبكر عن الحالي، ويتضمن حال صدوره أرقام الوفر المحتملة التي تركت لاجتهادات خاطئة. وحتى من ناحية التوقيت، وكان يوم واحد قبل ذكرى الغزو، يعني فقدان مجلس الوزراء للحس بالتواصل مع الأحداث، وحتى التبرير الذي قدمه الوكيل المساعد لوزارة المالية، وكان محاولة للتحوط من ارتفاع أرقام الدعم لو ارتفع سعر برميل النفط إلى 80 أو 90 دولارا لا معنى له، لأن مشكلة العجز ستكون غير موجودة، ولو كان التحوط جزءا من الحس الحكومي، لما أصبحت الكويت في وضعها الحالي. ثم يأتي قرار فتح باب مراجعة الأسعار مرة كل ثلاثة شهور، وفي سنة انتخابات نيابية أخيرة، ليعطي الفرصة، ليس فقط لاحتمال إلغاء أو تعديل القرار، وإنما لوقف أي إجراءات إصلاح حقيقي نتيجة ضياع الجهد في الدفاع عن مثل هذا الإجراء الهامشي، و4 مرات في السنة.

الفالح: النفط السعودي يشهد طلباً مرتفعاً

أكد وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي، م.خالد الفالح، أن إنتاج المملكة من النفط الخام يشهد طلبا مرتفعا في معظم أنحاء العالم.

ونوه الفالح في حديث لوكالة الأنباء السعودية (واس) بأن المملكة تعمل على إعادة التوازن بين العرض والطلب لدعم أسعار النفط.

وقال وزير الطاقة إن إعادة التوازن إلى السوق بدأت بالفعل، لكن تصريف واستخدام مخزونات النفط الخام والمنتجات سوف يستغرق وقتا طويلا. إننا نسير في الاتجاه الصحيح، ويجب أن تعكس الأسعار هذا الأمر.

من جهة أخرى، بدأ وزير النفط الفنزويلي إيولوخيو ديل بينو أمس جولة تشمل دولا أعضاء في أوبيك وخارجها في إطار محاولة للتوصل إلى توافق بين الدول المنتجة للنفط على استراتيجية لتعزيز أسعار النفط الخام.

وتسعى منذ أشهر ڤنزويلا التي تواجه ضائقة مالية إلى حشد منتجي النفط نحو التوصل لاتفاق للحد من الإنتاج كوسيلة للسيطرة على وفرة من المعروض العالمي من النفط ولكن كبار مصدري النفط يركزون على ما يبدو على الحفاظ على حصتهم في السوق بشكل أكبر من تركيزهم على زيادة الأسعار.

قبل 48 ساعة من المهلة القانونية للإفصاح

«بيان»: 63٪ فقط من الشركات أعلنت نتائجها للنصف الأول

ذكر تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار ان عدد الشركات المدرجة في البورصة التي اعلنت نتائجها عن فترة النصف الأول من 2016، وصل حتى نهاية الخميس الماضي إلى 116 شركة، أي ما يقرب من 63٪ من إجمالي الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 185 شركة، (قبل يومين فقط من المهلة القانونية للاعلان عن النتائج الفصلية، حيث تنتهي المهلة الساعة 8:00 صباح الثلاثاء)، وقد بلغ إجمالي الأرباح التي سجلتها تلك الشركات ما يقرب من 815,11 مليون دينار، بانخفاض نسبته 6,62٪ عن إجمالي أرباح نفس الشركات لذات الفترة من العام الماضي، والتي بلغت آنذاك 872,94 مليون دينار.

على صعيد آخر، قال التقرير ان نتائج الحساب الختامي لميزانية الدولة للسنة المالية المنقضية 2016/2015، والتي أصدرتها وزارة المالية خلال الأسبوع الماضي كشفت أن الميزانية قد سجلت عجزا بلغ 5,98 مليارات دينار، وذلك بانخفاض نسبته 28,3٪ عن المقدر بالميزانية، حيث بلغ إجمالي المصروفات نحو 18,25 مليار دينار، مقابل إجمالي إيرادات بلغ نحو 13,63 مليار دينار.

واضاف التقرير انه من المعلوم للجميع أن الانخفاضات المتكررة التي سجلتها أسعار النفط تعد هي السبب الرئيسي والظاهري الذي سجلت الميزانية العامة للدولة هذا العجز على إثره، وذلك نظرا لاعتماد الميزانية على إيرادات النفط بشكل أساسي، ولكن بواطن الأمور تشير إلى وجود أسباب أخرى قد تسببت في حدوث هذا العجز، منها عدم جدية الحكومة في العمل على ترشيد الإنفاق الجاري الذي يلتهم جزءا كبيرا من مصروفات الميزانية، وأكبر دليل على ذلك، الصرف العشوائي وغير المسؤول على ما يسمى بالعلاج بالخارج، فضلا عن الدراسات والاستشارات الاقتصادية التي تكلف الدولة مئات الملايين من الدنانير دون تنفيذ معظمها، هذا بالإضافة إلى الاستمرار في سياسة إنشاء هيئات مستقلة، غير مبرر وجودها ولم تسهم بشكل فعال في علاج المشاكل التي أنشأت من أجلها، والتي من الممكن حلها بأسلوب أسهل وأقل تكلفة من خلال قرارات إدارية تصدر من جهات الاختصاص ويتم تنفيذها.